الأبعاد السوسيولوجية في تحليل ظاهرة الإرهاب

البروفيسور عامر مصباح

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جـــامعة الجزائر 3.

الملخص

تعتبر ظاهرة الإرهاب في العالم العربي على وجه الخصوص مشكلة مركبة بالغة التعقيد، بسبب تعدد مصادرها العميقة في مداها الزمني وبعدها السوسيولوجي وجذروها السيكولوجية وكذا بذروها الثقافية. وبذلك من الصعب الجزم بأن هناك عامل واحد مسيطر على إنتاج ظاهرة الإرهاب وتغذية التطرف المحرّك للسلوك العنيف ضد المجتمع من قبل الجماعات المختلفة. بالرغم من تعدد مصادر صناعة الإرهاب، إلا أن معظمها مشتقة من المستوى المحلي والوطني، وبالتالي محل التركيز التحليلي محدد في هذين المستويين، مما يعني بطريقة أخرى المسؤولية الذاتية عن تفاقم الظاهرة بعيدا عن تفسيرات نظرية المؤامرة والمقولات السياسية التي تبرر فقط الأخطاء القائمة. بمعنى آخر، يتم التركيز في هذه المداخلة على المستويات تحت وطنية في إنتاج وتغذية ظاهرة الإرهاب، حيث تجري العمليات السوسيولوجية وتأثيرات الثقافة في إنتاج محركات ظاهرة الإرهاب وكذا دور السيكولوجيا المنبثقة عن أنظمة التنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع. إن إشكالية التفسير هنا مركزة حول التساؤل عن الأبعاد العميقة الممتدة في المستويات السوسيو-السياسية-الثقافية المجتمعية، التي تقود التحليل إلى ما وراء المظاهر والجوانب الخارجية للظاهرة.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الإرهاب،العالم العربي، العنف، العطب المجتمعي.

بناءً على ما سبق يمكن طرح سؤال عام مفاده: ما هي المصادر الأولية والعميقة الأكثر أهمية تحليلية في إنتاج ظاهرة الارهاب؟ يمكن اشتقاق مجموعة من الأسئلة الفرعية من السؤال العام كموجهات للتحليل السوسيو-السياسي-الثقافي للظاهرة، والمحددة في النقاط التالية:

1. ما هو مفهوم الإرهاب وخصائصه الجوهرية؟
2. ما هي الخلفية السوسيولوجية لظهور وتغذية ظاهرة الإرهاب؟

3. ما هي الابعاد السياسية في مفهمة وتغذية ظاهرة الإرهاب؟
4. ما هي المصادر الإضافية في تغذية ظاهرة الإرهاب؟
5. ما هي الأبعاد الثقافية في توليد ظاهرة الإرهاب وانتشارها؟
6. ما هي الأبعاد السيكولوجية في تحليل ظاهرة الإرهاب؟

يمكن الإجابة عن التساؤلات السابقة من خلال مناقشة وتحليل النقاط التالية:

- مفهمة الإرهاب المثيرة للجدل
- البيئة الاجتماعية الهشة
- عدم وظيفية الثقافة الاجتماعية-السياسية
- العطب السوسيولوجي: علل التنشئة الاجتماعية
- التثقيف الإعلامي للإرهاب

مفهمة الإرهاب المثيرة للجدل

إذا نظرنا إلى الإرهاب على أنه كل عمل عنيف ذي دوافع سياسية، فإن جذوره الأولى –من وجهة نظر "بول فيوتي" و "مارك كوبي"[1]- ترجع إلى ما قبل الميلاد عند لجوء جماعة يهودية تسمى «الزيلوت» إلى ممارسة الاغتيالات ضد الرومان الذين كانوا يحكمون فلسطين آنذاك. أيضا نجد أن "كارل دويتش"[2] يرجع جذور الظاهرة إلى فترة ما قبل الميلاد عند إقدام أحد الناس على قتل "القيصر جوليس"(Julius Caesar) في عام 44 قبل الميلاد. المكوّن الحيوي لقضية الإرهاب هو الدوافع السياسية في ممارسة العنف والآثار المأساوية الناجمة عن شيوع الظاهرة في البيئة الوطنية للمجتمعات وعبر العلاقات الدولية. مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، المنعطف الراديكالي في تحوّل الظاهرة نحو التأثير عبر عالمي، من خلال النتائج المأساوية التي ترتبت عنها وفي مقدمتها الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أعلنتها إدارة "جورج بوش الابن" آنذاك والصدى السياسي والأمني الذي حظيت به من قبل معظم دول العالم.

بسبب النتائج المتناقضة المترتبة عن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان وزيادة عدم الاستقرار عبر العالم بواسطة التهديدات الإرهابية، أثار تحديد المضمون النظري والإجرائي لمصطلح "الإرهاب" الكثير من الجدالات بين صناع القرار والمنظرين، وظهور الصعوبات العملية في إسقاط معايير موحدة على الأنشطة الإرهابية؛ سواء ما تعلق بالسياسة الأمنية للدولة نحو مواطنيها وأعدائها في الخارج، أو تعلق الأمر بتلك الجماعات التي تقاتل حكوماتها من أجل الانفصال أو تغيير سياساتها، أو تلك الجماعات التي تقاتل القوات الغازية والمحتلة لبلادها، أو تلك الجماعات التي تمارس الإرهاب لفرض إيديولوجيتها أو وجهة نظرها الدينية بواسطة القوة العسكرية. بالإضافة إلى التناقض بين مفهوم إرهاب دولة وإرهاب الجماعات. بناءً على ذلك، طرحت تحديدات اصطلاحية مختلفة لمفهوم الإرهاب، وفي بعض الأحيان شديدة التناقض يصعب تعميمها على كل الحالات التي توصف على أنها أعمال إرهابية.

فعلى سبيل المثال، هناك بعض التعاريف التي تركز على المضمون القانوني لمفهوم الإرهاب كعمل جنائي مضاد للمجتمع وخارج عن القانون، إذ يرى البعض أن: «كلمة الإرهاب تشتق من الفعل Terror ومن جناية إثارة الرعب والذعر والفظاعة أو الهول والهلع .. والقلق وترويع الناس الآمنين وإزعاجهم وإثارة القلق في نفوسهم وزعزعة شعورهم بالأمن والأمان والاستقرار والثقة. والإرهاب كمذهب Terrorism يشير إلى الذعر الناشئ عن ممارسة الإرهاب».[3]

ويعرّفه "دانيال باب" (Daniel Papp) بأنه: «استعمال وسيلة متطرفة من قبل عناصر المجتمع الدولي الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على التأثير على الأحداث بالطريقة التي يأملون ... فالإرهاب وسيلة عنف تستخدم من قبل الفاعلين غير الدول ضد سلطة الدولة».[4]

وعرّفته اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب لعام 1937 بأنه كل: «الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وتستهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور». وعرّفته الاتفاقية الأوربية لعام 1977 بأنه:» الأفعال الخطرة والموجهة ضد حياة الأشخاص أو سلامتهم الجسدية أو حرياتهم وتلك الموجهة ضد الممتلكات إذا كان من شأنها خلق خطر جماعي...». وعرّفته الاتفاقية العربية لعام 1998 في مادتها الأولى الفقرة 02 بأنه: «كل فعل من أفعال

العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».[5]

ويعرّفه القانون الفرنسي رقم 1020/86 لعام 1986 بأنه: «خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب».[6]

في مقابل ذلك، نجد من يركز على الآثار الأمنية في تحديد المضمون المفاهيمي لمصطلح الإرهاب، إذ نجد من ينظر له على أنه: «غضب ويأس يقود الناس إلى رؤية أنه لا بديل عن العنف».[7]

كما عرّف كل من "بول فيوتي" (Paul R. Viotti) و "مارك كوبي"[8] (Mark V. Kauppi) الإرهاب بأنه: «عنف مدفوع سياسيا وموجه ضد غير المقاتلين ومصمم لبث الخوف في الجمهور المستهدف». فهو عملة بدون جنسية يستخدم من قبل كل المنظمات والجماعات التي تفضل العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف، التي ليست بالضرورة أن تكون سياسية في كل الحالات.

لم يعرف مصطلح "الإرهاب" شهرة بالمعنى السياسي إلا خلال الثورة الفرنسية في عام 1789، وذلك بسبب ارتباطه بمحاولات تقويض الدولة الجديدة من قبل المتضررين من الثورة. العامل الذي زاد المصطلح شهرة أكثر ارتباطه بتنفيذ اغتيالات ضد قادة الدول مثل رؤساء فرنسا وإيطاليا والملك البرتغالي والإيطالي والوزير الأول الإسباني والإمبراطورة النمساوية في تسعينيات القرن التاسع عشر(1898). الخاصية التي تجمع بين العمليات الإرهابية في هذه الفترة، أنها كانت تنفّذ ضد المسئولين الكبار في الدولة وليس ضد السكان الأبرياء.[9]

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الإرهاب بأنه أسلوب عنيف للتعبير السياسي عندما تضيق فرص التعبير السلمي، أو فشل عملية احتواء القلق والتذمر الشعبي حول سياسة حكومية معينة، أو هو نتيجة لظاهرة القمع السياسي أو الفكري أو الثقافي الذي تمارسه جماعة أو حكومة ما على مجموعة اجتماعية أخرى، أو يكون نتيجة لضيق فرص الحصول على منافع معينة يراها الناس أنها شرعية ومن حقهم. وقد يكون الإرهاب

تعبيرا عن حالة الإحباط النفسي الفردي أو لجماعة اجتماعية معينة نتيجة لظلم وقع عليها، أو يكون الإرهاب أسلوبا عنيفا تتبناه سياسة خارجية لدولة ما ضد دولة أخرى أو أفراد آخرين تحت غطاء دعوى حماية مصالحها أو الوقاية من تعرض مصالحا للخطر في أي منطقة من العالم.

يتنوع الإرهاب بتنوع مصادره، فهو يأخذ الصفة التي يتمتع بها مصدره، فقد يكون إرهابا رسميا عندما يصدر من دولة معترفا بها في الأمم المتحدة (ويسمى إرهاب دول)، وقد يكون غير رسمي عندما يصدر من جماعة أو شخص غير معترف به (ويسمى إرهاب جماعة)، لكن الصفة واحدة للنوعين، ولا تختلف وسائلهما. لا ينضبط الإرهاب بأي قاعدة عامة معترف بها، إنما يعمل على تأسيس قواعد خاصة به، يوظفها من أجل تبرير سلوكياته العنيفة رمزيا وماديا.

يمكن أن تتخذ بعض الأعمال العنيفة صفة الشرعية عندما تكون تحت مبرر الدفاع عن النفس أو المال أو العرض أو الاستقلال، رغم نعتها بالإرهاب، في هذه الحالة، من قبل المحتل المعتدي (حالة وصف الاستعمار الفرنسي الثورة الجزائرية بالإرهاب، ووصف الاحتلال الإسرائيلي المقاومة الفلسطينية بالإرهاب)؛ ويكون غير شرعي عندما يكون عملا عنيفا عشوائيا يستند إلى مبررات واهية أو موهمة وأهدافه مبهمة. الغاية الأساسية للإرهاب بشكل عام، استهداف القوى النفسية للطرف المستهدف، بغرض إخافته وإشعاره بعدم الأمن وإنهاك قواه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. فهو لا يستهدف تحقيق أهداف عسكرية واضحة ومحددة بقدر ما يستهدف تدمير القوى الذاتية الوجدانية والسيكولوجية للطرف المستهدف، كما يمكن أن تكون له أهداف دعائية من أجل تسويق كيانه في البيئة الداخلية أو الخارجية.

البيئة الاجتماعية الهشة

تقوم البيئة الاجتماعية الصحية على الاهتمام بالمشاكل اليومية للمواطنين وإشباع الحاجات ذات العلاقة المباشرة والملموسة بالحياة الاجتماعية، مثل القضاء على البطالة، توفير المياه الصالحة للشرب، تنظيف المدن من التلوث ومكافحة الأمراض والجريمة والعنف في المجتمع؛ باختصار مقاومة كل ما يكدر صفو الحياة الاجتماعية للمواطنين. إنها تلك البيئة التي كانت موضوعا رئيسيا لتلك الأطروحات التي تركز على مفهوم الأمن الإنساني والفلسفة السلمية والاهتمام بالوجود الآمن للفرد والجماعات الاجتماعية

المختلفة داخل المجتمع. وهذا يعني أن غياب مكونات البيئة الاجتماعية الصحية يمثل إحدى مصادر انتاج المناخ المناسب لانتشار الأفكار المتطرفة والميل المتزايد نحو استخدام الإرهاب كتعبير عن الوضع البائس الذي يعاني منه الأفراد، وأكثر البراهين المعززة لهذه الرؤية أن البيئات المولدة والحاضنة لأكبر الجماعات الإرهابية في العالم، هي المنهارة اجتماعيا وتعاني من فقدان أدنى شروط الحياة المجتمعية. حيث سجلت بعض الدول التي عانت من الإرهاب مستويات متدنية في التنمية الاقتصادية والاهتمام بالإنسان وتعرف مستويات عالية من البطالة، الفقر، ودائرة واسعة من المهمشين.

إن الهشاشة ممتدة في أعماق التفكير العربي حول ترتيب أولوياته الجوهرية وقضاياه الحيوية بحيث يعطى الاهتمام للمسائل الهامشية في مقابل إهمال الجوهرية منها، التركيز على التفاصيل بدل من النقاط المشتركة؛ ومن ثم يظهر المناخ السياسي-الثقافي الذي يساعد على تبعثر وتشتيت الجهود الوطنية والمحلية، وفي حالات أكثر مأساوية شيوع حالة الصدام والعنف في الشوارع وعبر المجتمع حول القضايا الوهمية التي تبدو في العقول غير المدربة على التفكير أنها قضايا مهمة إلى درجة تستحق من أجلها سفك الدماء. الحقيقة أن هشاشة التفكير مستمدة من تخلف التعليم وضعف المردودية العلمية بالنسبة للذين يحملون الشهادات العلمية، ناهيك عن الأعداد الكبيرة التي تتسرب من المدرسة سنويا في بعض البلاد العربية.

جانب الخطورة في هذا السياق التحليلي، أن بواسطة الهشاشة التعليمية يتم إعادة إنتاج مصفوفة الهشاشة الأمنية المتعددة القطاعات داخل المجتمع؛ أو بمعنى آخر، بواسطة تخلف التعليم يتم إعادة إنتاج مصادر العطب المجتمعي وتغذية القائم منها وفي مقدمتها الإرهاب. إن تخلف التعليم يخلق الفجوة الكبيرة في تفكير الفرد المحددة أساسا في بلورة فكرة اليأس وتفكيك الرابطة مع المجتمع وتحريف الانتباه نحو المواقف والسلوكيات المتطرفة؛ التي بدورها سوف تنتج مشاعر التطرف والرغبة في الانتقام والشعور بالاضطهاد وغيرها من مصادر تغذية هشاشة البيئة الاجتماعية-الأمنية المساعدة على الانتشار السريع لظاهرة الإرهاب.

لقد عبّر أنصار النظرية الوظيفية في علم الاجتماع عن محتوى الهشاشة المجتمعية وتأثيرها على عمل النظام الاجتماعي بفعالية في إنتاج الحاجات الاجتماعية بمصطلح "العلل الوظيفية"[10]، Dsyfunctions) والتي تعني العقم أو العجز المؤسساتي والتنظيمي الذي يصيب النظام الاجتماعي ويعيق عمله بشكل يصبح غير قادر على إشباع

حاجات الناس، وفي أسوأ الحالات يصاب بالشلل بحيث يتحول إلى سرطان منتج لأشكال التهديد المختلفة، وعلى رأس قائمة هذه التهديدات الإرهاب الذي يبرر فقط بواسطة المحتوى الديني المتطرف؛ أما في حقيقة الأمر هو إحدى مخرجات العلل الوظيفية للنظام الاجتماعي الكلي. تأخذ العلل الوظيفية عدة أشكال من الناحية الواقعية، مثل ارتفاع نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة، اتساع دائرة المهمشين الذين لم تستطع الأنظمة الاجتماعية احتوائهم ضمن دائرة التفاعل الاقتصادي-الاجتماعي، ارتفاع عدد ذوي التعليم المتدني والأمية داخل المجتمع، تدني مستوى الدخل بما لا يتجاوب مع الارتفاع المطرد في تكاليف الحياة الاجتماعية للناس؛ والأعمق من ذلك انتشار الوظائف غير المنتجة مثل العمالة الزائدة عن الحاجة في القطاع العام التي سوف تكون على حساب المردودية والفعالية الانتاجية. في هذا الصدد، نجد أن معظم اقتصاديات العالم العربي تعاني من عمالة فائضة في القطاعات غير المنتجة مثل الإدارة والخدمات، خاصة بعد أحداث ما سمي بـ «الربيع العربي».

بالطبع تتحول الشرائح المجتمعية التي تكون عرضة للعيوب الوظيفية إلى فئات مستهدفة من قبل الجماعات المتشددة وانتشار الفكر المتطرف بواسطة القابلية الانفعالية والإدراكية للتجنيد في صفوف هذه الجماعات. الخلفية النظرية لتحليل الجذور العميقة للإرهاب ومختلف أشكال التهديد غير العسكري ملخصة في الأفكار المطروحة من قبل أنصار نظرية الجماعات الأمنية[11] والوظيفية الجديدة،[12] التي تركز على ضرورة تحويل الانتباه من الأجندة العسكرية الصلبة إلى أجندة الأمن المجتمعي والتنمية السياسية والاقتصادية، أو ما اصطلحت عليه مدرسة كوبنهاجن «بالأمن الإنساني».[13]

من ناحية أخرى، تتميز البنية الهشة اجتماعيا كمصدر لانتشار وإنتاج الإرهاب بالقابلية الشديدة لتدخل الفواعل الطفيلية من البيئة الإقليمية والدولية وحتى الفواعل غير الدول مثل جماعات المافيا، الجريمة المنظمة والإرهابية. تقدم الدول العربية المصنفة تحت فئة «دول الربيع العربي» أمثلة جيدة لقابلية بيئتها لتدخل الفواعل الأجنبية في بيئتها الداخلية مثل ما حدث في كل من سوريا، اليمن، وليبيا. والمثال الآخر، تحول الصومال بعد سقوط حكومة «سياد بري» عام 1993 إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة وتجارة البشر.

عدم وظيفية الثقافة الاجتماعية-السياسية

يعمل متغير الثقافة في اتجاهات متعددة في انتاج وتغذية الإرهاب العابر للحدود والمنتشر عبر الكيانات السوسيولوجية التي تعتنق نمطا معينا من الثقافة، أكثر

تقليدية. ارتباط أفكار التطرف وتكفير المجتمعة والعزلة عن الحياة الاجتماعية العامة للناس بإنتاج الإرهاب، من خلال التساهل وفي كثير من الأحيان تعمّد استحلال دماء الآخرين من نفس الدين لمجرد الاختلاف في المواقف والفتاوى الفقهية أو من أديان أخرى. لكن النموذج الثقافي الأكثر حداثة في إنتاج وتغذية الإرهاب هو الانقسام المذهبي والطائفي في منطقة الشرق الأوسط، بواسطة تبني أيضا قضية جديدة وهي الدفاع عن أهل المذهب أو الطائفة وليس ادعاء الدفاع عن الإسلام كما كان من قبل. في كل الحالات السابقة، يتغذى ويحرك السلوك الإرهابي بواسطة الأفكار المتطرفة والتشخيصات الحادة لواقع غير موجود، وتفاقم بواسطة سهولة الوصول للسلاح، هشاشة الدولة، تآكل الغطاء الأمني وضعف السيطرة الأمنية على الحدود؛ والأعمق من ذلك غياب مشروع حضاري ثقافي للحكومة أو بمعنى أدق إفلاس السياسة. على افتراض أن الدوافع الثقافية والأفكار المتطرفة تحارب بواسطة مثيلاتها الأكثر جاذبية لدى الرأي العام، إذ تقدم نظرية الجماعة الأمنية[14] في هذا الصدد نموذجا جيدا في محاربة النزاعات الإثنية في منطقة البلقان وأوراسيا خلال تسعينيات القرن العشرين، عن طريق اقتراح أفكار جذابة مثل الاعتراف بالآخر، حماية الأقليات، الديمقراطية، حقوق الإنسان والإنذار المبكر للأزمات.

السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الإرهاب عبر الحدود الوطنية والإقليمية في العراق مثلا بعد سقوط بغداد في 2003/04/09، هو أن المشروع البديل لنظام «صدام حسين» قائم على فكرة تصفية الحسابات الشخصية القديمة عن طريق تقنين فكرة اجتثاث البعث، المحاصصة الطائفية والمذهبية[15] والتي أعطيت فيها الغلبة والهيمنة لأولئك الذين دخلوا بغداد على ظهور الدبابات الأمريكية، وبالتالي كانت مشروعا ممزقا ومرفوضا من قبل المجتمع، واستغل من قبل مجموعات قليلة من أجل نهب الأموال العامة وتكوين الثروة غير المشروعة وتعزيز العشيرة وعلاقات القرابة والمذهب بدل علاقات السياسة والمواطنة. الحقيقة أن فكرة اجتثاث البعث كانت في واقع الأمر تصفية مفهوم الدولة الوطنية واستبدالها بالمحاصصة الطائفية التي تحولت لاحقا وبسرعة إلى مصدر متدفق في إنتاج الإرهاب والعنف العشوائي في الشوارع. نفس التجربة تقريبا تكررت في ليبيا ولو بأقل قسوة بعد سقوط نظام "معمر القذافي" في أكتوبر 2011،[16] من خلال طرح قانون العزل السياسي الذي أثار أتباع النظام السابق وكل منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية، وقاموا بمهمة الثورة المضادة بدعم من بعض الدول العربية وحوّلوا البلاد إلى مسرح كبير للفوضى الأمنية وملاذ آمن للجماعات التكفيرية المتطرفة مثل داعش وأنصار الشريعة.[17]

لا يكاد يخلو مجتمع ما في العالم يحتوي على إثنية واحدة أو ثقافة معينة، وإنما كل المجتمعات تتكون من ثقافات وإثنيات مختلفة، وهي الطبيعة المتأصلة في عالم الاجتماع عبّر عنها القرآن الكريم بشكل واضح عندما قال الله تعالى: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا»، سورة الحجرات، الآية:13. تتوفر كل المجتمعات العربية على الشطر الأول من الآية، لكنها تفتقر لخاصية «لتعارفوا» بشكل ملحوظ؛ على عكس الكثير من المجتمعات عبر العالم التي حققت ما أسماه أنصار نظرية الجماعة الأمنية بـ «الاعتراف بالآخر».[18] فالمجتمعات التي تشهد استقرارا شكليا أو مظهريا، فإنما هو بواسطة قمع الجماعات المختلفة في التعبير عن ما ترغب فيه، بحيث أنه ما أن ترفع العصا الأمنية حتى تستبدل السيطرة الأمنية بالفوضى الإثنية والمذهبية والدينية. وهذا يعني ضعف أو هشاشة الثقافة الاجتماعية-السياسية التي تحقق معنى «لتعارفوا»، وبالطبع البديل المتاح هو العنف والتفكير الأحادي ورفض الآخرين لمجرد الاختلاف في الرأي السياسي أو الفكري. لقد انعكست هشاشة الثقافة الاجتماعية-السياسية في أقصى صورها المأساوية في انتشار أعمال العنف المذهبي والإرهاب عبر الحدود من العراق شرقا إلى منطقة الساحل جنوب غربا. احتدم العنف الطائفي في العراق وبلغ ذروته عام 2006 الذي تدفقت آثاره الأمنية إلى المجتمعات الأخرى، وتسببت في نشوب أزمات أمنية جديدة في البحرين واليمن ولبنان والسعودية. التحدي الأمني للانقسام الطائفي والمذهبي هو عدم القابلية للتنازل والمرونة في التعامل مع الآخر سواء من قبل أهل السنة أو الشيعة، والأسوأ من ذلك أن الأصوات المتطرفة هي المرتفعة في وسائل الإعلام على عكس الأصوات المعتدلة التي لازالت خافتة أو لا تجد لها موقعا في عقول ونفوس أتباع كلا الفريقين.

لقد تصاعد هذا الاحتقان والانقسام المذهبي من المستوى المجتمعي إلى مستوى الحكومات التي تتحكم في الموارد وتحت سلطتها الجيوش وأجهزة المخابرات التي لازالت توظفها باتجاه تحريك الانقسامات المذهبية وتغذيتها عبر العالم العربي والإسلامي، حول البؤر المتفجرة طائفيا في لبنان وسوريا والعراق والبحرين واليمن وباكستان. ولازالت لحد الآن التهم تتبادل بين الحكومات في السعودية ومن معها وفي إيران وسوريا ومن معهما. احتدم الصراع المذهبي بشكل مأساوي على أرض سورية في شكل حرب أهلية ضروس لم تستطع البنية العسكرية والأمنية الصارمة -التي لها تجربة طويلة في إدارة الحرب الأهلية في لبنان- أن توقفها وتحد من انتشارها عبر الإقليم وتقلص من آثارها الأمنية على المجتمع السوري. لقد ظهرت ملامح التعصب المذهبي في الحرب الأهلية

السورية وغياب الحد الأدنى من التسامح من خلال تحريض المعارضة المسلحة على عدم التفاوض مع الحكومة السورية، التحريض المعزز بواسطة الفتاوى والخطب الدينية التي تقرأ على أسماع المصلين عبر الخليج وبلاد الشام المحرضة بشكل متبادل.

يكمن جزء كبير من الحل العميق لمشكلة الإرهاب في نشر ثقافة التسامح والاعتراف بالآخر عبر توسيع العملية الديمقراطية التي تستوعب عددا كبيرا من المكونات المجتمعية والتفاعل مع بعضها البعض. على اعتبار أن التفاعل المنبثق عن العملية السياسية الديمقراطية سوف يجري فوق الحسابات المذهبية، أو على الأقل تدرك كل الأطراف أن طريق النجاح في بناء الأحلاف السياسية وتشكيل الحكومات الائتلافية يكمن في تخطي حدود التفكير المذهبي إلى حيث المصلحة السياسية. وإذا كانت الكثير من الأحزاب متجذرة في انتماءاتها المذهبية والطائفية وحتى الدينية، فإن العملية الديمقراطية تدفعها بشكل حثيث نحو التفاعل فوق الانتماءات الأولية؛ وبذلك يتبلور مفهوم الانتماء إلى السلطة (وجود مجموعة من الأحزاب المختلفة في ائتلاف حكومي) أو المعارضة (وجود مجموعة من الأحزاب المختلفة في المعارضة). عندما يحدث ذلك، يمكن الحديث على أن الوضع السياسي الوطني يتجه نحو تعزيز تماسك الأمن المجتمعي.

الأكثر من ذلك، أن هذه العملية سوف تؤدي إلى شيوع ثقافة التسامح المذهبي كأرضية لعمل ونجاح الائتلاف الحكومي أو صناعة المعارضة المشتركة. عندما تصنع السياسة بعيدا عن انعزال كل طرف في حوزته أو مسجده أو زاويته أو كنيسته؛ حيث الحوار والتفاوض والتنازل وصناعة التوافقات، عندئذ تتهذب المواقف وتنقح الانتماءات المذهبية وينتشر الاعتدال الذي يشمل الجميع وينظر للناس كمواطنين متساوين أمام القانون والقضاء ومتكافئ الفرص في إشباع الحاجات المختلفة. إنها ليست العلمانية التي يبعد فيها الدين عن السياسة لأن ذلك خيار غير واقعي، وإنما دفع الأطراف نحو دائرة أوسع للتداول والتفاوض بين المذاهب الدينية والسياسية والثقافية التي بدورها تضيّق دائرة التطرف وتقليص فرص المتشددين في السيطرة على عقول ووعي الرأي العام. عندما تجري كل هذه العمليات وعلى كل المستويات، سوف يأخذ الأمن المجتمعي في التماسك وتتراجع احتمالات العطب الأهلي.

الافتراض العام الذي يمكن أن يبنى عليه التحليل في هذا المستوى هو عدم إمكانية إدارة المجتمع بواسطة وجهة نظر واحدة في جانبها الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي أو الأمني؛ مما يجعل خاصية التسامح والحوار والتفاوض وصناعة التوافقات هي المسيطرة

على المستوى المحلي بدلا من التطرف والاستبداد والأحادية. تعتبر الحالة الأولى المصدر الرئيسي لتماسك الأمن المجتمعي، والحالة الثانية هي المصدر الرئيسي لعطب السلم الأهلي. التأكيد على التسامح المذهبي والإثني والطائفي والديني هو بسبب أن الأمن أو عدم الأمن يصنع في نقاط التمركز الثقافي والديني للجماعات المختلفة في مجتمعات العالم العربي، وبعيدا عن تأثير الدولة ومؤسساتها حتى في تلك المجتمعات التي تملك مؤسساتها إمكانية كبيرة للترغيب والإغراء.

العطب السوسيولوجي: علل التنشئة الاجتماعية

الافتراض العام لهذا المستوى من التحليل قائم على فكرة أن السلوك العنيف أو «العدوانية» هي إحدى مخرجات عمليات التنشئة الاجتماعية الخاطئة في المجتمع، سواء تلك التي تحدث بشكل تلقائي أو بشكل متعمّد، وبالتالي سوف يتم تركيز التحليل على العلاقة بين عمليات التنشئة الاجتماعية في الأسرة أو العنف في المجتمع الذي يضفى عليه الصبغة السياسية فيصبح يتحول إلى مفهوم آخر يصطلح عليه "الإرهاب".

الافتراض العام المقترح في هذا المستوى من التحليل هو وجود علاقة وثيقة بين «العدوانية The Aggression» كخاصية انفعالية والقابلية المجتمعية لانتشار ظاهرة الإرهاب، وسيكولوجيا العدوانية تتطور مع الشخصية عبر عمليات التنشئة الاجتماعية. تعكس العدوانية الاستجابة التي تكمن وراء الرغبة في إلحاق الضرر والأذى الفيزيقي والرمزي بالغير وممتلكاتهم. وهي تتراوح بين التهكم من فرد آخر، إلى قتل الشخص الذي يعتبر مُحبطا أو عائقا دون الوصول إلى غرض ما. وغالبا ما يظهر السلوك العدواني في شكل قضم الأظافر، أو الشعور بالمخاوف وعدم الاستقرار، أو تحطيم البيئة أو العنف اللفظي. وقد ينشأ العدوان نتيجة الإحباط أو الفشل، فيلجأ الشخص إلى الانتقام من المحيط الاجتماعي وفواعله.[19]

من الناحية المفاهيمية، أورد "عبد الرحمان محمد عيسوي"[20] من جهته مجموعة من تعاريف العلماء للعدوانية، والتي منها تعريف "ألفريد أدلر" الذي يرى أن العدوانية هي: «تعبير عن إرادة القوة». ويعرّفها "سيجموند فرويد" بأنها: «أي سلوك واع شعوري ناتج عن غريزة الموت». ويرى "هلجارد فيشر" أن العدوانية هي: «أي نشاط هدام أو تخريبي من أي نوع، أو أنها [أي] نشاط يقوم به الفرد لإلحاق الأذى بشخص آخر، إما عن طريق الجرح الفيزيقي الحقيقي، أو عن طريق سلوك الاستهزاء

والسخرية والضحك». كما تعرف العدوانية بأنها: «الاستجابة التي تعقب الإحباط ويراد بها إلحاق الأذى بفرد آخر أو حتى بالفرد نفسه».[21] ويعرّف "روبرت بارون" (Robert Baron)و "دون بارن" (Donn Byrne) العدوانية بأنها: «أي شكل من السلوك يوجه نحو هدف أذى أو جرح كائن حي آخر الذي يسعى لتجنب مثل هذه المعاملة».[22]

فالعدوانية هي كل سلوك يستهدف حقوق الآخرين بالسلب أو التجاوز، وقد يتخذ شكلا ماديا كالضرب والتكسير والهدم، أو يتخذ شكلا كلاميا كالشتم والسب والسخرية والاستهزاء، أو يتخذ شكلا رمزيا كالإشارات المستهزئة. تتغذى العدوانية من التفاعلات غير الاجتماعية وأساليب التنشئة الخاطئة أو العنيفة الصادمة للمشاعر المرهفة، مثل النبذ الاجتماعي، التنشئة بالعقاب، الإهمال الاجتماعي؛[23] وبالتالي تنعكس العدوانية في كل أنواع السلوك المعبرة عن التعويض عن النقص الذي يشكو منه الفرد في شخصيته وتعليمه، أو قد يكون عبارة عن هروب الفرد من قسوة الواقع وثقل الظروف، أو نتيجة الإهمال الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد في حياته الأسرية أو المدرسية أو الاجتماعية بصفة عامة.

مصادر السلوك العنيف

هذه الدراسة قائمة على افتراض أن العنف هو سلوك ناتج عن عملية التنشئة الاجتماعية القاسية، داخل مؤسسات مجتمعية متعددة، وهي كالتالي:

أ- الأسرة: الأسرة مؤسسة اجتماعية تتولى مهمة التنشئة الاجتماعية في المقام الأول، إلا أنها يمكن -وتحت ظروف معينة- أن تكون مصدرا من مصادر إنتاج السلوك العنيف للأطفال. بل ربما تكون مصدرا رئيسيا لإنتاج ثقافة العنف، تلقن أفرادها ثقافة العطب الاجتماعي، وتمرّنهم على فنون العنف، سواء كان ذلك مقصودا أو غير مقصود. فالطفل في بعض الأحيان يعامل من قبل والديه معاملة قاسية في شكل رفض اجتماعي أو إهمال أو عقاب، أو تقييد أو ممارسة ضبط اجتماعي قاسي على سلوكه، بحيث يشكل له ذلك اضطرابا نفسيا يندفع بموجبه نحو الانتقام، تحت تأثير تزايد درجة العدوانية والكراهية إزاء والديه.

من ناحية أخرى، عدم الرعاية الكافية من قبل الوالدين، أو انغماسهما في المشاكل اليومية، وإعطاء نموذج سلوك سيئ داخل الأسرة، قد تؤدي مثل هذه الظروف بالطفل إلى تقمص السلوك العنيف المضاد للمجتمع دون أن يشعر.[24] يتضمن هذا

النموذج السيئ القيام بأعمال عنيفة أمام الطفل كالاعتداء والخصام والشجار المستمر بين الوالدين. من جهة أخرى، القصور الأسري في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية على وجهها الصحيح أو التنازل عنها لصالح مؤسسات أخرى تتميز بالنقص في المسؤولية الأخلاقية، -كبعض وسائل الإعلام وبعض جماعات الرفاق-؛ يعتبران من أهم العوامل المؤدية إلى تنامي ثقافة العنف لدى الأطفال والمراهقين سلوكيا. في خضم هذه الظروف، يتدخل عامل شعور الأسرة بالعجز أمام مشاكل الأطفال ومطالبهم اليومية وحاجاتهم النفسية الاجتماعية، وذلك تحت ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة كالفقر وحالات الطلاق وغياب أحد الزوجين مثلا. يمكن أن تلجأ الأسرة -للخروج من هذا المأزق- إلى عملية تجاهل مطالب الأطفال أو التغافل عنها أو التبرير أو التنازل، مما يؤدي بالأطفال إلى البحث عن مجتمع بديل عن مجتمع الأسرة، فيرتمون في أحضان جماعات السوء أو ارتكاب جرائم أو تعاطي الممنوعات للتخفيف من ثقل وطأة الواقع الاجتماعي القائم.

يؤدي التنازل الأسري عن وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال إلى تلاشي سلطة الأبوين على الأطفال، هذا التلاشي الذي يشعر بدوره الطفل أنه يملك أمر نفسه، في سن يفتقد فيها للخبرة والمهارة والعقل؛ فيوظف هذا الشعور في الاتجاه السيئ من خلال التصرف دون توجيه أبوي حكيم. فالواجب الأسري أن يشعر الطفل بأن هناك سلطة، وهناك حدود وقيم يجب أن تحترم، لكن الواقع المجتمعي يحمل وضعا آخر إذ أن كثيرا ما تخطئ المعاملة الوالدية في تنشئة أطفالها، وذلك بتبني أنماط خاطئة في التنشئة الاجتماعية. فالحرية الكاملة مثلا تفقد نفسية الانضباط الاجتماعي لدى الطفل، كما أن التقييد الشديد والحرمان الوالدي قد يؤديان إلى زيادة درجة العدوانية في سلوك الطفل؛ وكلاهما يؤثر بشكل سلبي على مستوى العدوانية بالدرجة الأولى ويؤثر في الاستقرار المجتمعي بشكل عام.

الحقيقة أن مثل هذه الجرائم هي مجرد نواة لمصادر التهديد المجتمعي التي تتطور تدريجيا، كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والإرهاب. بصفة عامة، يمكن القول أن الأسرة تكون مصدرا منتجا للعنف من خلال اتجاهات التنشئة الاجتماعية السلبية التي تتبناها في تطبيع أفرادها. فالرفض الاجتماعي الأبوي للأطفال، وأسلوب العقاب من أجل الضبط الاجتماعي، والإهمال النفسي-الاجتماعي، والتثبيط والكراهية؛ تؤدي كل هذه الأنماط بالأطفال إلى الانحراف والتصرف بشكل مضاد للمجتمع، كإرادة الانتقام،

أو الانعزال والانكفاء عن المجتمع، أو الخجل، أو الخوف كتعبير عن روح الاستسلام والضعف.

ب ـ المدرسة: يمكن أن تتحول المدرسة إلى أحد مصادر إنتاج السلوك العنيف عندما يتبنى المدرّس مجموعة من السلوكيات المثيرة لحفيظة التلاميذ التي قد تدفع بهم إلى ارتكاب أعمال عدوانية، من هذه السلوكيات إهمال المدرس لوجود بعض التلاميذ في حجرة الدراسة، أو احتقارهم والحطّ من قيمتهم أمام زملائهم أو معاملتهم بطريقة قاسية أو التثبيط من عزائمهم.[25] يثير هذا السلوك الحقد وينمي روح الانتقام التي قد تتجسد في شكل تكسير الأثاث المدرسي أو الكتابة على جدرانها أو السرقة أو الخصام أو الشجار مع المدرس أو مع التلاميذ، والاستخدام المتزايد للأسلحة البيضاء بهدف العطب الفيزيقي للمحيط الاجتماعي الخاص بالمدرسة.

كما أن لإدارة المدرسة دور في إنتاج سلوك العنف لدى التلميذ، عندما تعجز عن إقامة النظام والمحافظة عليه، وعدم الحسم في السلوك الطائش، مهما كانت مكانة القائم به، وعدم الحرص على تساوي التلاميذ أمام نظام المدرسة، وفرض رقابة على سلوك التلاميذ في المدرسة.[26] فهناك حالات لا تكون المدرسة حازمة مع التلاميذ الذين يرتكبون أعمالا عدوانية، في شكل اعتداء على المدرسين، أو إثارة الفوضى أو تكسير أثاث المدرسة، أو استخدام الأسلحة البيضاء أو النارية ضد المحيط الاجتماعي للمدرسة. يكمن خطر هذا المحيط الاجتماعي للمدرسة في أنه ينمي في نفسية التلميذ عقلية تجاوز القيم والمعايير وقوانين المجتمع، مع شعوره أن هذا الفعل أمر طبيعي ويتربى على العدوان وعدم الاحترام واستباحة الممنوع، ويضعف لديه الميزان (الضمير) الذي يفرق به بين الجائز وغير الجائز من أنواع السلوك.

جـ ـ جماعة الرفاق: في مرحلة معينة من حياة الطفل، تصبح –من منظور المنظرين في حقل علم النفس الاجتماعي[27]- جماعة الرفاق مرجعية أساسية في إنتاج وتقويم وتوجيه السلوك الاجتماعي وربما المحيط البديل عن الأسرة بالنسبة له. فهي المحيط الذي يحاول الطفل أن يتعلم فيه المهارات التي افتقدها في أسرته، واستكمال جوانب النقص في شخصيته وتكوين ثقافة اجتماعية جديدة لم يعهدها من قبل؛ لكن الخاصية المميزة لهذه الثقافة أنها مشتقة من سلوكيات المجتمع العام التي لا تخضع إلى تقويم أو توجيه أو تنقيح أخلاقي أو ديني أو فلسفي. مما يعني أنها تحمل الكثير من الرموز المضادة للمجتمع ولأسس الحياة غير المستقيمة، فهي تحمل في مضامينها

الغث والسمين الصالح والطالح والسلمي والعنيف. لذلك قد يكون من سوء حظ الطفل الانتماء إلى جماعة الرفاق المنحرفة، فتلقنه مبادئ وآليات العنف وصف من الأشكال المختلفة للسلوك الجانح.[28] تدعم الجماعة سلوكها بحفنة من التبريرات الاجتماعية التي تجعل عضوها ينساب مع نهجها بسهولة. وكثيرا ما تكون الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث، بسبب التأثير المتزايد لجماعة الرفاق التي ينتمون إليها،[29] وخاصة الاعتداء بالأسلحة أو القضبان الحديدية، بما في ذلك الانتماء إلى الجماعات الإرهابية.

د- شخصية الفرد: يمكن أن تكون شخصية الفرد مصدرا من مصادر العنف عبر النمو الاجتماعي غير المتوازن والتجارب الاجتماعية المؤلمة والاضطرابات الانفعالية والعقد النفسية والاختبارات العملية الفاشلة. فالشعور بالإحباط النفسي الحاد والظلم الاجتماعي واللامبالاة أو الإهمال في المجتمع، كلها عوامل من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى ارتكاب جرائم انتقامية أو ردود أفعال عنيفة تتسبب في العطب الفيزيقي، أو اللجوء إلى تعاطي الممنوعات كوسيلة لتهدئة العواطف والهروب من الواقع؛ التي تنتهي بالفرد إلى عالم العنف والجريمة والإرهاب.

وجد "سايريل بروت" (Cyril Brut) في هذا السياق التحليلي لنشوء السلوك العنيف أن 85 % من الأحداث الجانحين كانوا يعانون من مشكلات انفعالية أو عاطفية. ووجد "ألكسندر وهيلي" بعض الأسباب الكامنة وراء السلوك العنيف للأطفال، لخصها "محمد سلامة" و "محمد غبارة" في النقاط التالي: 1) التعويض المفرط عن الشعور بالنقص؛ 2) محاولة التخفيف من حدة الشعور بالذنب؛ 3) السلوك الانتقامي نكاية بالأم؛ و4) محاولة إرضاء جميع الدوافع إرضاءً كاملا.[30]

التثقيف الإعلامي للإرهاب

يبدأ التأثير الإعلامي في إنتاج الإرهاب من العمليات الأولية في تلقين العنف في المستويات الدنيا للتنشئة الإعلامية للأطفال والشباب، وبذلك لا تقل مسؤولية مؤسسات وسائل الإعلام -خاصة المرئية والإلكترونية منها- عن مثيلاتها السابقة في دفع الأطفال والمراهقين نحو السلوك العنيف ضد المجتمع العام.[31] إذ أن كثيرا ما تعرض وسائل الإعلام أحداث عنف مأساوية بشكل مفصل حول جرائم معينة، دون توجيه أو وعي بخطر هذا المحتوى الإعلامي على سلوك المراهقين والأطفال على حد سواء. ينسحب هذا الكلام أيضا على الأفلام السينمائية والتلفزيونية المعروضة في وسائل الإعلام المرئية،

والتي تعرض ارتكاب جرائم معينة. انضمت في السنوات الأخيرة وسيلة أخرى أكثر تأثيرا في إنتاج العنف وهي الإنترنت التي لحد الآن لا تخضع لأي رقابة قانونية أو أخلاقية، أو على الأقل متحررة من كل القيود المعيارية والأخلاقية.

بينت في هذا الصدد دراسة أجريت على عينة من الجانحين -ذكورا وإناثا- مكوّنة من 268 طفلا، أن 10 % من أفراد العينة أعربوا عن تأثرهم المباشر بالسينما، وأن 49 % من الذكور الجانحين أرجعوا رغبتهم في حمل سلاح قاتل إلى تأثير السينما، وأن 28 % منهم تعلموا أساليب السرقة من الأفلام السينمائية، وأن 20 % تعلموا من السينما كيفية الإفلات من القبض عليهم والتخلص من عقاب القانون، وأن 45 % منهم وجدوا في الانحراف والجريمة الطريق السريع إلى الثراء، وأن 26 % منهم تعلموا القسوة والعنف عن طريق تقليد بعض المجرمين.[32] باختصار، بقدر ما لوسائل الإعلام من أهمية في التربية والتثقيف والتعلم والترفيه، بقدر ما يمكن أن تتحول إلى مصدر منتج للعنف عبر عمليات تثقيف وتعليم لحمل السلاح، وعدم الاكتراث بعطب البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد.

هناك عامل إضافي ساهم بشكل ملحوظ في إنتاج الإرهاب، والمتمثل في انتشار استخدام أدوات الاتصال على نطاق واسع من قبل الوكالات الخاصة، الشبكات التلفزيونية العالمية وانتشار المراسلين والصحفيين في المناطق النائية من العالم لنقل الأحداث بشكل مباشر إلى أسماع وأبصار الجمهور عبر العالم. لقد كان الاختبار الأول لدور وسائل الإعلام في عولمة قضية الإرهاب، النقل المباشر لهجمات 11 سبتمبر 2001، التي طرحت الإرهاب العابر للحدود كتحدي جدي للأمن العالمي، ومن وراء ذلك التعبئة الإعلامية للرأي العام العالمي المناهض للإرهاب؛ انعكس في اصطفاف معظم العالم وراء الولايات المتحدة التي كانت ضحية للاعتداءات، إلى درجة نسيان المخاوف العالمية حول الهيمنة العسكرية العالمية المنتجة بدورها للإرهاب في أفغانستان، العراق ومناطق أخرى من الشرق الأوسط.

بسبب الثورة الإعلامية الرقمية، لم يعد من الصعب معرفة إيديولوجية الجماعات المتطرفة ومواقف تنظيم القاعدة وإعلان تبنيها للهجمات الإرهابية، تجنيد المناصرين عبر الإنترنت، جلب التمويل والترويج السياسي لأفكارها؛ في مقابل نشر وإعلان مواقف الحكومات والمنظمات الدولية إزاء الهجمات الإرهابية، بحيث أن كل طرف يسعى للتأثير على الرأي العام العالمي، اعتماد على استخدام أدوات الاتصال الإعلامي المرئية ومواقع التواصل الاجتماعي.

الفكرة الأساسية في العلاقة بين وسائل الاتصال الإعلامي وعولمة الإرهاب، هي التأكيد على الدور المهم للتسويق العالمي للأفكار، مصادر تغذية الإرهاب، الأحداث المأساوية ضد المدنيين، القابلية الشديدة لعطب الأنظمة الأمنية بواسطة أدوات الاتصال والاعتماد المشترك لكل الأطراف على وسائل الإعلام في التأثير على استراتيجيات الآخر. إلى عهد قريب، كانت إمكانية نقل الأخبار وتوجيهها نحو أهداف معينة وبمحتوى إعلامي معيّن للتأثير على الجماعات الإرهابية، تقع فقط تحت قدرات الحكومات والشبكات الإعلامية التابعة لها؛ لكن كل هذا قد تغير بفعل ثورة تكنولوجيا الاتصال الرقمية التي ضاعفت من القدرات الفردية في التسويق الإعلامي وإدارة الحروب الدعائية، بحيث أصبح أي فرد يملك هاتفا ذكيا، كاميرا رقمية وموقعا على شبكة الإنترنت، بإمكانه أن يخلق جمهورا يتفاعل معه بواسطة محتوى إعلامي غير خاضع لسيطرة السلطة؛ وهو الشكل الممارس بشكل مكرر من قبل الجماعات الإرهابية.

الخاصية الرئيسية المسؤولة عن إحداث التأثير المناسب هي مصداقية المحتوى الإعلامي المنقول عن المصادر المستقلة للأفراد والجماعات، وإمكانية إحداث التأثير العاطفي في السلوك الإنساني؛ سواء كانت مصادر إرهابية أو ممثلة للصحافة الحرة وحقوق التعبير الحر. لقد غذت الصور الكاريكاتورية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم في الصحيفة الدنماركية في 2006 وفي الصحيفة الفرنسية -شارلي ايبدو- في 2015، العواطف الملتهبة عبر العالم الإسلامي وجنّدت الكثير من الشباب في صفوف داعش. نفس الشيء الذي قام به هذا الأخير من أجل جذب الآلاف من الشباب للقتال في صفوفه من أنحاء العالم، بواسطة التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن الجنسين؛ وهي الظاهرة الجديدة في تاريخ ظاهرة الإرهاب بحيث أصبحت عمليات التجنيد، التمويل والتسويق الإيديولوجي تتم عبر العالم وليس ضمن منطقة معينة؛ كل ذلك يجري تحت تأثير ثورة تكنولوجيا الاتصال الرقمية. [33]

الهوامـــــش

1. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p. 161.

2. Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), p.197.

3. عبد الرحمان العيسوي، الوعي السيكولوجي (بيروت: دار الراتب الجامعية، د. ت.)، ص ص. 59ـ60.

4. Daniel S. Papp, Contemporary International Relations: Frameworks For Inderstanding 4th ed. (New York: Macmillan College Publishing Company, 1994), pp. 576- 77.

5. أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ط. 1 (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص ص. 59ـ70.

6. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص ص. 45-51.

7. Steve Niva, Addressing The Sources Of Middle East Violence Against The United States. Friday, September 14, 2001, http: ||www. Commondreams. Org |share. Htm.

8. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p. 161.

9. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 161 -66.

10. نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، تر. محمود عودة وآخرون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. -320ـ338.

11. Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective», in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 03- 36.

12. Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 627- 38.

13. Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations (London: A Member of The Harvester Press Group, 1982), pp. 215- 26.

14. Amitav Acharya, "Collective Identity and Conflict Management in Southeast Asia," in Security Communities (United Kingdom: Cambridge University Press, 1998), pp. 198- 206.

15. عبد الله الشايخي، "الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي،" في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 33-39.

16. إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا : تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، 2013)، ص ص. 14-15.

17. حايم ملكا ووليام لورنس، الجيل التالي من السلفية الجهادية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، www.csis.org./MIDEAST، متوفر أكتوبر 2013.

18. Emanuel Adler, "Seeds of Peaceful Change: The OSCE's Security Community-Building Model Model," in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 123- 36.

19. Christopher S. Martin & Others, "Aggressivity Intention Hyperctivity & Impulsivity," Journal Of Abnor,al Child Psychology 22, N: 02, (1994), p. 177.

20. عبد الرحمان محمد عيسوي، سيكولوجية جنوح الأحداث (الإسكندرية: منشأة المعارف، د. ت.)، ص. 74.

21. السيد فؤاد البهي، علم النفس الاجتماعي (القاهرة: دار الفكر العربي، 1980)، ص. 174.

22. Robert A. Baron & Donn Byrne, Social Psychology : Understanding Human Interaction, 4th ed. (U.S,A: Allyn And Bacon, Inc. 1984), p. 325.

23. عبد الرحيم أنور رياض وعبد العزيز عبد القادر المغيصيب ، «بناء مقياس المعاملة الوالدية لطلبة المدارس الثانوية والجامعات كما يدركها الأبناء في المجتمع القطري،» حولية جامعة قطر 8 (1991)، ص ص. 340-55.

24. Christopher S. Martin & Others, (Aggressivity Inatention Hyperctivity& Impulsivity In Boys At High & Low Risk For Substance Abuse), Journal Of Abnor,al Child Psychology, Vo: 22, N: 02, 1994, P. 177.

25. Stephen cotgrove,. The science of society (London:House street, 1968), pp.109-17.

26. حسين حمدي الطويجي، الجديد في تكنولوجيا التعليم بالمرحلة الابتدائية. في: نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الدوحة: دار الكتب القطرية، 1992)، ص ص. 300-11.

27. Stephen L. Franzoi and Others, (Two Social Worlds: Social Correlates And Stability Of Adolescent Status Groups) . Journal Of Personality And Social Psychology, Volume 67, N: 3 1994, P. 462.

28. Paul Henery Mussen & Others. Child Development and personality. New York: Harper International edition, 1984. P. 221.

29. Karen D. White, (children `s Perceptions Of Behavior Problem Peers: Effects Of Teacher feedback & Peer- Reputed States). Journal Of school Psychology, Vo: 34, N: 01, 1996, P. 55.

30. محمد سلامة ومحمد غبارة، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989)، ص. 42.

31. Dagmar Stahberg and Dieter Frey, «Attitudes: Structure, Measurement and Functions, » In Introduction to Social Psychology, 2nd ed. Ed. Miles Hewstrone, Wolfgang Stroebe, and Geoffrey M. Stephenson (Ney York: Bleckwell Publishers, 1996), pp. 215 -18.

32. محمد سلامة ومحمد غبارة، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

33. Sarah Trenholm, Thinking Through Communication : An introduction to the Study of Human Communication, 3rd ed. (Boston, London, Toronto, Sydney, Tokyo, Singapore: Allyn and Bacon, 2001), pp. 180- 91.